

العلاقة بين العنف السياسي والإرهاب

The relationship between political violence and terrorism

أ.م.د. نوره كطاف هيدان

الجامعة العراقية/ كلية القانون والعلوم السياسية

قسم الفكر السياسي

Assistant Professor Dr. Noora Kattaf Haydan

University of Iraq - College of Law and Political Science

Department of Political Thought

noora.aghnemaoe@aliraqia.edu.iq

الملخص

أن وجود المجتمع والحاجة إلى تنظيمه للوصول إلى تحقيق أهدافه يقتضي دائماً اتخاذ قرارات ثم تنفيذها، الأمر الذي يتطلب استخدام القوة حيناً، أو التهديد بها أحياناً أخرى، وعليه فإن العنف هو واقعة ملازمة للحياة الاجتماعية، فظاهرة العنف ظاهرة أزلية ترافقت مع ظهور الإنسان على الأرض حيث وجه الإنسان عنفه أولاً نحو الطبيعة ليحمي نفسه، وليحصل قوت يومه ثم مع تعقد الحياة، والعلاقات بين البشر وتشابك المصالح ظهرت ممارسة العنف بين البشر. وبما أن الإرهاب هو صورة من صور العنف السياسي، فإن حداثة موضوعه من جهة وانقسام وتششت الآراء حول تحديد مفهومه من جهة أخرى أدى إلى تعثر الجهود الدولية الرامية للتوصل إلى مفهوم عام وشامل للإرهاب، وبناءً عليه أن دراسة ظاهرة العنف وتحليلها تتطلب تحديد معنى العنف والإرهاب لغةً واصطلاحاً، ومن ثم محاولة التمييز بينهما.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة العنف، الإرهاب، العنف السياسي

Abstract

The existence of society and the need to organize it in order to achieve its goals always requires taking decisions and then implementing Them, Which requires the use of force at times, or the threat of it at other times, and therefore violence is a fact inherent in social life, It is also an eternal phenomenon that coincided with the appearance of man on earth, where man first directed his violence towards nature to protect himself, And for his day to survive and then with the complexity of life, relations between people and entanglement of interests, violence between humans emerged. And since terrorism is a form of political violence, the novelty of its subject on the one hand, and the division and dispersion of opinions on defining its concept on the other hand, has led to the failure of efforts to reach a general and comprehensive concept of terrorism, and accordingly, studying and analyzing the phenomenon of violence requires defining the meaning of violence and terrorism in a language Idiomatic and then try to distinguish between them.

Keywords: phenomenon of violence, terrorism, political violence

المقدمة

أن العنف كان ولا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسة لتطور السياق التاريخي للبشرية، فالوقائع التاريخية تدل على أن العنف يعد وسيلة من وسائل الصراع الأيديولوجي سواء بين الدولة والجماعات السياسية التي تهاجم شرعيتها، أو بين الجماعات السياسية وبعضها البعض، والتي قد تصل إلى حد الإرهاب؛ كونه ظاهرة لم تولد صدفة بل نتيجة تراكمية بسبب أجواء، وبيئة مركبة تتداخل فيها الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وتردي ظروف المعيشة وإفرازات التنمية السريعة، وكذلك التعسف والاستبداد والإفراط في استخدام القوة من قبل السلطة، إذ أن للإرهاب أشكالاً وصوراً مختلفة سواء من ناحية الفاعل أو من ناحية النطاق أو من ناحية الشكل.

أهمية البحث:

يشكل موضوع العنف والمظاهر المرتبطة به كالإرهاب، موضوعاً مهماً للنقاش بين المفكرين والكتاب؛ لأن ظاهرة العنف تُعد من أخطر الظواهر الاجتماعية والسياسية في المجتمعات كافة؛ وبسبب كثرة أعمال العنف المسلح التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية الموجهة ضد أهدافها من أفراد أو دول أو تنظيمات أو جماعات وما شاكل ذلك، وبما أن الإرهاب صورة من صور العنف السياسي، فقد اخذ يحتل مكانة بارزة ومتميزة من بين مواضيع سياسية عديدة مطروحة في الساحة الدولية في الآونة الأخيرة.

إشكالية البحث:

أن العنف كظاهرة ليست لصيقة بمجتمع معين دون غيره بالرغم من الاختلاف في شدتها وأسبابها، كما أن هنالك خلط بين مفهوم العنف السياسي وعدة مفاهيم أخرى، أبرزها الإرهاب كونه صورة من صور العنف، فهما وجهان لعملة واحدة، وبالرغم من هذا التداخل إلا أن هنالك اختلاف في السمات والآليات.

فرضية البحث:

انطلق البحث من فرضية مفادها: "هنالك علاقة وثيقة بين العنف السياسي والإرهاب، فالإرهاب هو العنف باجلى صورته ولكن ليس كل عنف هو إرهاب".

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي للبحث في جذور العنف كونه ظاهرة قديمة قدم البشرية، والمنهج التحليلي للوقوف على العنف باعتباره ظاهرة سياسية، اجتماعية، تاريخية لتحليل واقع الظواهر الاجتماعية وتوضيح صور العنف ومدى التقارب بينه وبين الإرهاب كونه نتيجة طبيعية للعنف.

هيكلية البحث:

بناءً على فرضية البحث تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وضح المبحث الأول ماهية العنف من حيث النشأة والتطور التاريخي، في حين عالج المبحث

الثاني ماهية الإرهاب من حيث النشأة والتطور التاريخي أما المبحث الثالث فقد ركز على العلاقة بين العنف السياسي والإرهاب.

المبحث الأول: ماهية العنف : النشأة والتطور التاريخي

يعد العنف ظاهرة اجتماعية طبيعية عرفتة المجتمعات البشرية منذ العصور القديمة حيث تنوعت وتطورت واتخذت أشكالاً متعددة من بينها ما يعرف اليوم بالإرهاب؛ هذا المفهوم الذي أوجد اختلافاً بين الباحثين في توضيحه على كافة الأصعدة، فعلى الصعيد السياسي ما يعرف عند بعض الدول إرهاباً هو كفاحاً ودفاعاً عن النفس في دولٍ أخرى، أما الإرهاب على الصعيد الاجتماعي فهو استجابة في الشخصية تعبر عن التمرد والاستياء والرفض على ما هو قائم في المجتمع، بينما على الصعيد النفسي هو تعبير عن النقص الذي يعاني منه الفرد مما يؤدي به لاستخدام العنف كنوع من أنواع العدوان.

أولاً: العنف لغةً واصطلاحاً

١. **العنف لغةً:** هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهي ضد الرفق، ويقال عنفه تعنيفاً إذا لم يكن رقيقاً في أمره، واعتنف الأمر: أخذه بعنف^(١)، ولم ترد كلمة العنف في القرآن الكريم إلا إنها وردت - وأن كان نادراً في الأحاديث النبوية الشريفة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أن الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على ما سواه))^(٢)، وعنف فلاناً: أي لأمه بشدة وعنفه وعتب عليه، واعتنف الأمر بمعنى أخذه بالعنف والشدة، واعتنف الشيء: أي ابتدأه واستقبله، جهله واتاه ولم يكن له به علم، والعُنف، والعنف، والعنف: تحمل نفس المعنى، **والجماعة تخرج عنفاً** عنفاً: أي أولاً فأول^(٣)، وقريب من هذا المعنى عرفه **المعجم الوسيط** بأنه: عَنَفَ به وعليه، عُنْفًا، وَعَنَافَةً: أَخَذَهُ بِشِدَّةٍ وَقَسْوَةٍ، وَلَامَهُ وَعَيَّرَهُ فَهُوَ عَنِيفٌ^(٤).

٢. العنف اصطلاحاً:

أن العنف من الناحية القانونية: هو إحداث الألم لغرض التعب والقهر والمساومة أو التحذير وهو كل شدة إرادية حتى البسيطة منها، ويتحقق بالجرح أو الضرب أو بإعطاء مادة الضارة^(٥).

أما **انسكلوبيديا العلوم الاجتماعية** فقد عرفتة: بأنه الاستخدام غير القانوني أو غير الشرعي لوسائل الإكراه المادية من أجل أغراض شخصية أو جماعية^(٦)، في حين **علماء النفس** يعرفون العنف: بأنه نمط من أنماط السلوك ينتج عن حالة إحباط ويكون مصحوباً بعلامات التوتر ويحوي على نية مُبَيَّنَّة لإلحاق ضرر مادي أو معنوي بكائن حي أو بديل عن كائن حي^(٧)، وقد يُعرف العنف: بأنه كل تصرف أو سلوك بشري ينزع إلى استخدام قدر من القوة القسرية بما في ذلك الإكراه والأذى الجسدي الذي يتضمن الضرب والأذى النفسي وغيرهما^(٨).

أن العنف ليس حادثاً طارئاً على تأريخ التطور؛ لأن التوتر الذي يخيم على علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالآخر، وعلاقة الجماعات مع بعضها البعض هو توتر مزمن ومتصاعد، والمخرج من هذه العلاقة المتوترة يفترض أن يتم بوسيلة من وسيلتين أما بتحقيق انسجام أفضل بين الإنسان وبيئته الطبيعية والبشرية وهذا هو ما وعدتنا به العلوم الاجتماعية والإنسانية، أو أن تحل محل المظالم القائمة والعلاقات

غير المتوازنة علاقات عادلة بين الجماعات، فإذا تعذر أحد الحلين أو كلاهما فتح الباب على مصراعيه أمام عمليات ثورية شاملة تقاوم الظلم وتقيم ميزان العدل في حياة الناس، هذا الطريق الأخير هو الذي ينطوي على إثارة ما كمن من مخزون العنف لدى الإنسان^(٩).

والواقع أن العنف كان يرافق دائماً حياة الأفراد في المجتمع، بأشكال مختلفة وعلى كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد نظم العنف في المجتمعات المتقدمة بوسائل مختلفة وأضيف عليه طابع مؤسسي يحميه القانون ويمارسه مسؤولون عن التنظيم الاجتماعي الذي تقف على رأسه الدولة ومؤسساتها، حيث أن السياسة تنطوي على العنف بعنصريه المادي والمعنوي؛ لأنها مقرونة دائماً بالاستيلاء على السلطة أو ممارستها فالأحزاب السياسية تنتظم وتعبأ قواها للاستيلاء على السلطة والحكام يمارسونها، والتكنوقراط يسعون إليها، وتحاول جماعات الضغط التأثير على من يمتلكها أو يمارسها، وحيث أن السلطة تعبر عن صلاحية أو قدرة شخص أو جماعة من الأشخاص على فرض إرادتهم على الآخرين، فإنها والحال هذا ليست سوى صيغة ملطفة للقوة التي تهدف إلى إجبار الآخرين بالوسائل المادية أو المعنوية وبديهيًا القول أن كل إجبار هو عنف مادام يرمي إلى إجبار الآخرين على الانصياع والطاعة وفرض الخضوع عليهم^(١٠)، في حين علماء السياسة أنصب اهتمامهم على العنف السياسي وحاولوا إيجاد تعريف مناسب لهذا المفهوم حيث عرفه (نيبورغ) : بأنه أعمال التمزيق والتدمير والأضرار التي يكون غرضها اختيار أهدافها أو ضحاياها والظروف المحيطة بها وإنجازها وآثارها ذات دلالات سياسية، أي تنحو إلى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثار على النظام الاجتماعي^(١١)، بينما عرفه (تيد هندريش): بأنه الاستعمال المدمر للقوة ضد الأشخاص أو الأشياء والموجه لإحداث تغييرات في سياسة الحكومة أو القائمين على أمرها^(١٢).

قد يقع العنف من جانب أفراد المجتمع، كما أن الدولة قد تقوم به لسبب أو آخر في تعاملها مع مواطنيها، وذلك إذا عجز طرف عن إقناع الطرف الآخر بتغيير سلوكه بعد أن يستنفذ كل الطرق الأخرى السلمية، وعلى صعيد آخر فإن تقويم أعمال العنف هو مسألة نسبية، فإن الحكم على العنف ما إذا كان أخلاقياً أو غير أخلاقي يتوقف قبل كل شيء على الأطراف التي تتخبط في أعمال العنف، وعلى طبيعة ومركز الجهة التي توجه ضدها، كما أن ذلك يتوقف على الجهة التي تقوم بالتقويم، ومع ذلك غالباً ما ينطلق في تقويم أعمال العنف من مفهومين رئيسيين هما الولاء والشرعية، وذلك له صلة قبل كل شيء بالتقاليد أو القيم أو الأفكار السائدة في البلاد ونظرتها إلى استخدام العنف كوسيلة في العمل السياسي، إذ أن أعمال العنف لا يمكن أن تتفصل عن طبيعة الظروف في المجتمعات التي تحدث فيها، ولذلك لا يمكن أن تؤخذ مستقلة بذاتها وتُقارن بين الأقطار المختلفة، ولا ريب أن الحكومات تسعى إلى تحريم أعمال العنف ، وأول خطوة تقوم بها في هذا الشأن هي أن تجعل أعمال العنف غير قانونية لكي تحتفظ لنفسها باحتكار وسائل العنف الكبرى في المجتمع، وعليه فإن العنف لا يقتصر على الأفراد والجماعات وإنما تستخدمه الدولة أيضاً بأجهزتها ووسائلها المختلفة^(١٣).

وليس هناك اتفاق في القانون الوضعي على جواز العنف وشرعيته أو عدم شرعيته، فهناك من يذهب إلى أنه سلوك مخالف للقانون وأنه جريمة سياسية تستوجب المؤاخذه والتحريم والعقاب، بينما البعض يحدد شرعية العنف السياسي استناداً لطبيعة النظم السياسية ففي دول التعددية السياسية يعد العنف الذي يمارسه المواطنون استخداماً غير مشروع للقوة؛ لأنه يمثل خرقاً للقانون وتخطياً للمؤسسات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أما في الأنظمة الاستبدادية فإن ممارسة العنف من قبل المواطنين يعد عملاً مشروعاً لعدم وجود قنوات شرعية وفعالة للمشاركة في السلطة أو لتغييرها (١٤).

ثانياً: النشأة والتطور التاريخي

لم يختص العنف بعصر أو زمان دون آخر بل ظل ملازماً للإنسان طوال حياته، يؤثر فيه ويتأثر به، حتى قيل يولد الإنسان وهو يحمل جرثومة العنف بين جنبه، يفكر دائماً باللجوء للقوة والبطش بغية تطويع الآخر واضطهاده واستغلاله، فضلاً عن الارتكاز إليه في الدفاع عن النفس وتحقيق أهدافه، وتوظيفه لمواجهة الأخطار الخارجية وتسوية الخصومات الداخلية، ولما تشكلت المجتمعات البشرية كان العنف سيد الموقف في ترويض الناس وإخضاعهم لسلطة رئيس القبيلة أو المجموعة، وأداة ماضية للاضطهاد والبطش، حتى إذا ظهرت معالم الدولة السياسة أو الكيان السياسي عاد العنف الأساس في تطبيق القانون وأداة الحاكم المستبد في قمع المعارضة والتفرد بالسلطة، وليس الجانب الآخر من الحضارات سوى صفحة سوداء من الظلم والعدوان والاضطهاد وممارسة العنف بشتى أشكاله، ومن يراجع تاريخ الحضارات يُفاجئ بهول المأساة التي مرت بها الإنسانية من جراء العنف والتعسف الاستبدادي، فالحضارات السومرية والبابلية والفرعونية وغيرها لم تُشيد إلا على جماجم المستضعفين من أبناء البشرية.. (١٥)، إذ لم تكن حادثة ابني ادم قضية تاريخية عابرة يذكرها القرآن لمجرد التسلية؛ وإنما تعكس طبيعة العلاقات التي مر بها الإنسان خلال مراحل حياته، التي بدأها بلجوء قابيل إلى العنف تعبيراً عن غضبه وحقدته على اقرب الناس إليه، وهو أخوه تاركاً أساليب أخرى يمكن التعبير بها عن مشاعره المتأزمة وشعوره بالغبن واليأس والإحباط لعدم قبول عمله وقربانه، بينما لم يلجأ هابيل إلى نفس الأسلوب، ورفض الارتكاز إلى العنف مطلقاً، شكلت هذه الحادثة تحول كبير وانعطاف حاد في مسار التاريخ، باعتبارها اكبر حادثة تمر على الإنسان، وتقدم أعمق تفسير علمي واجتماعي، كما أنها تمثل نهاية المرحلة الأولى؛ أي نهاية النظام الأخوي، وبداية نظام تسوده التفرقة وعبادة المال وعدم الإيمان، وبداية الخصومة والتنافس والاعتداء وقتل الأخ (قابيل)، فحادثة ابني ادم تمثل نهاية مرحلة ودخول في مرحلة جديدة، وهذا يعني أن قراءة الحادثة من زاوية أخرى يفضي إلى نتيجة تُكرس العنف سبباً للانعطاف التاريخي الذي مرت به البشرية (١٦).

حظي موضوع العنف بشكل عام والعنف السياسي بشكل خاص باهتمام العديد من الباحثين في مجالات عدة محاولين فهم ومعرفة العوامل الكامنة وراء ظهور العنف؛ فذهب البعض إلى أن الوعي الطبقي هو احد الأسباب التي تدفع نحو العنف والثورة مرتكزين بذلك على الاتجاه الماركسي في تفسيره للعنف؛ فتطور البناء الاقتصادي يدفع نحو ظهور تنظيمات اجتماعية جديدة، وبما أن علاقات الإنتاج قائمة على

أساس طبقة مالكة وأخرى عاملة فاقدة لملكية وسائل الإنتاج يولد هذا لديها شعور بالاغتراب الذي يعزز من وعيهم الطبقي بأنها طبقة مُستَغَلَّة، وبوجود التنظيم والقيادة تكون النتيجة الثورة والإطاحة بالطبقة المالكة، وهنا يكون العنف الحل الوحيد الذي يكفل للطبقات المعدمة والمحرومة القضاء على أوضاعها السيئة، في حين ذهب أصحاب **الاتجاه السيكلوجي** للتأكيد على الحرمان النسبي بأنه شعور الناس بفجوة بين القيم المتوقع الحصول عليها وبين القدرة الحقيقية في الحصول عليها بالفعل، كالسلع وظروف الحياة العامة التي يعتقد الناس أن باستطاعتهم الحصول عليها، وإبقاءها من خلال الأوضاع الاجتماعية السائدة، فالتفاوت بين ما يتوقع الناس الحصول عليه؛ أي ما يستحقونه فعلاً، وبين ما يحصلون عليه عادةً هو ما يسبب الإحباط الذي يدفع في كثير من الأحيان نحو السخط الاجتماعي والعنف السياسي^(١٧).

أما الاتجاه الثالث فهو السوسيولوجي؛ الذي ركز على فكرة خروج النسق الاجتماعي عن حالة التوازن وحدث ما يسمى بالإخلال الوظيفي، ويظهر عندما يعجز النظام السياسي عن المحافظة على التوازن بين المطالب والتغيرات الجديدة والموارد المتاحة، وهذا العجز يؤدي إلى ظهور الأزمات التي تجعل المجتمع في حالة قلق غير مستقرة، وبيئة مهيأة لظهور الثورات ومؤشرات العنف السياسي، وأخيراً **الاتجاه الرابع وهو السياسي؛** والذي ركز على مظاهر الصراع التي تحدث بين السلطة السياسية (صاحبة القوة) والجماعات المعارضة لها، هذا الصراع يؤدي في كثير من الأحيان إلى أن تستخدم السلطة السياسية أساليب العنف في الصراع مع خصومها مما يدفع بخصومها نحو الرد بالمثل، والعمل على تفكيك السلطة السياسية من خلال العنف المضاد، لكن ظهور هذا النوع من العنف السياسي يكون عادةً رهن لطبيعة العلاقة والتفاعل بين السلطة السياسية والقوى السياسية المعارضة لها^(١٨).

ومن خلال ما تقدم يمكن تحديد أبرز سمات العنف السياسي:

أ. العنف السياسي هو عنف يدور حول السلطة بمعنى أن العنف السياسي عنف يتعلق في جوهره بالسلطة ورموزها، وهو عنف متبادل بالضرورة وبذلك فهو يختلف عن أغلب الأنواع الأخرى من العنف، حيث يتميز فيها بوضوح دور الضحية عن دور المعتدي.

ب. أنه نوع من أنواع العنف الداخلي، وأن أطرافه تمارس عنفها داخل إطار ما يجمع بينها، ولعل ذلك أهم ما يميزه عن الحرب بمعناها الواسع المعروف والتي يمكن أن تكون عنفاً خارجياً، بل لعل وجود هذا الإطار في حد ذاته هو ما يبين خطورة ظاهرة العنف السياسي.

ت. العنف السياسي عنف يتميز بالجماعية، بمعنى أنه عنف يغلب عليه الطابع الاجتماعي وإن كان يقوم به فرد فإنه ممثل عن جماعة معبراً عن توجهاتها.

ث. يتميز العنف السياسي بالإعلانية؛ ذلك أن أطراف العنف السياسي، يتسارعون للإعلان عن مسؤوليتهم عن أفعالهم.

ج. تحتوي واقعة العنف السياسي على نوع من التتابع لعملياته أو مراحله الأساسية^(١٩)؛ إذ تتميز **المرحلة الأولى** بنمو حالة من السخط بين الجماعات المنظمة للعنف، إما بسبب التوترات الناتجة عن

متغيرات بيئية محيطية ذات صلة بفاعلية النظام السياسي الضارة برموز الجماعة. وفي المرحلة الثانية يتخذ العنف طبيعته السياسية إما بسبب دخول النظام السياسي كطرف فاعل فيه أو لتصور الجماعة القائمة بالعنف. أن النظام السياسي، أو أياً من عناصره الممثلة له صلة بالطرف المقابل إن لم يكن له طبيعته السياسية في البداية. وتشهد المرحلة الثالثة التحديد الواقعي للعنف من خلال مجموعة من الأفعال التي توجد ضد النظام السياسي أو ممثليه، وإذا كانت هذه الحالة التي تتعلق بالعنف السياسي عموماً تنطبق على جميع مجتمعات العالم الغربي فإن الأمر له طابعه الخاص في دول العالم الثالث؛ ذلك أن التفاعلات التي تمر بها مجتمعات العالم الثالث، وهي التفاعلات التي يشارك فيها النظام السياسي بشكل فاعل.

وبالرغم من الخسائر المادية والمعنوية التي تنجم عن ممارسة العنف، إلا أنه لا يمكن التسليم بأن كل أنواع العنف ظواهر مرضية أو سلبية على الدوام، فالعنف السياسي قد يكون ضرورة تاريخية في بعض الحالات، وفي هذا الإطار يمكن فهم التحولات الثورية الكبرى في التاريخ، التي لم تكن لتحدث لولا درجة من العنف، ولذلك يظل العنف أحد الأساليب، بل ربما الأسلوب الوحيد أحياناً لتحقيق التغيير السياسي والاجتماعي، وبخاصة عندما لا توجد المسالك والقنوات السلمية اللازمة للتغيير. ومن البديهي أن يُمثل العنف السياسي جانباً مهماً لظاهرة العنف بمعناها المجتمعي الشامل؛ ذلك أن إثارة قضية العنف السياسي ليس في جوهره إلا طرْحاً لطبيعة السلطة والدولة في المجتمع، والارتباط وثيق بين السياسة والعنف، فالسياسة لا تقوم دونما عنف، وإن كانت لا تقتصر عليه، ويعتبر العنف السياسي ظاهرة عالمية تعرفها المجتمعات البشرية كافة بدرجات متفاوتة، بصور وأشكال متعددة، ويكمن الاختلاف بين المجتمعات في أسباب العنف، وفي مدى تطوير مؤسسات وآليات وأساليب فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة بحيث يتم تقليص حجمها وتقليل مخاطرها، وبالتالي فهو ليس سمة لصيقة بمجتمع معين دون غيره أو بشعب معين دون سواه^(٢٠).

أن العنف السياسي قد يكون منظماً (الانقلابات وعمليات الاغتيال)، أو غير منظم (إحداث الشغب وغالباً التظاهرات)، وقد يكون فردياً (الاغتيال والاختطاف)، أو جماعياً (المظاهرات والإضرابات وأحداث الشغب)، علنياً (المظاهرات والإضرابات) أو سرياً (اغتيال عناصر المعارضة أو الحكم، التآمر لقلب النظام)، وقد تستغرق أعمال العنف فترة طويلة نسبياً (الحروب الثورية والحروب الأهلية)، وقد تكون سريعة ومؤقتة (المظاهرات والاضطرابات)^(٢١)، وأن أكثر أشكال العنف السياسي شيوعاً، هي الاضطراب والتآمر والتمرد والثورة^(٢٢):

١. **الاضطراب:** نشاط سياسي عنيف يتميز بمشاركة جماهيرية عريضة وبدرجة منخفضة نسبياً من التنظيم وبمحدودية أو عدم تبلور أهدافه ومن أكثر صوره انتشاراً إحداث الشغب والإضرابات والتظاهرات، وقد يحدث الاضطراب نتيجة للإحباط، وقد يكون مجرد تكتيك إذا قصد من ورائه حمل الحكومة على التورط في أعمال قمعية من شأنها دفع المزيد من الأفراد إلى معسكر المعارضين.

٢. **التآمر:** استخدام القسر أو الإكراه على نطاق محدود بغية الظفر بالسلطة السياسية أو تعزيزها، وأكثر مظاهر العنف التآمري شيوعاً هي الاغتيال والإرهاب والانقلاب العسكري؛ فالاغتيال عمل عنيف

انتقائي يستهدف قتل الزعامات السياسية بأمل إضعاف أو تقويض النظام السياسي، وشاع الإرهاب وتتنوعت فنونه وأساليبه في السنوات الأخيرة مثل الخطف والتفجيرات في الأماكن العامة وقتل الأبرياء ويختلف الانقلاب عن الاغتيال والإرهاب في أن القائمين به ينحدرون غالباً من صفوف القوات المسلحة، وأنه من داخل النظام نفسه.

٣. **التمرد:** عمل عنيف تعتمد إليه مجموعة كبيرة نسبياً من الأفراد بهدف إحداث قدر من التغيير في النظام السياسي، ويتصف التمرد بكثير من العقلانية في استعمال العنف، وبقدر ما يُعتد به من التنظيم والاتصال.

٤. **الثورة:** تختلف الثورة عن صور العنف السياسي السابقة في شمول وعمق تأثيراتها على النظام السياسي والمجتمع نفسه، أنها عمل شعبي عنيف يفضي إلى تحول جذري كلي لنظم المجتمع، فالثورة تجتاز مراحل خمس هي التمهيد أو التحضير للثورة بمعنى ظهور مناخ موات لها قوامه غضب أو سخط شعبي عارم تولده الممارسات الهابطة أو الأداء السيء للنظام القائم، أو انهيار أو تداعي النظام القائم، تقويض العلاقات والروابط القديمة، تشييد علاقات جديدة، ثم استقرار النظام الجديد، وهناك من ينكر اقتران الثورة بالعنف على أساس أن التغيير الثوري يتم ليس بالضرورة عن طريق القوة والعنف، كما أنه ليس من الصواب الرأي أن يعد العنف هو المميز البارز للثورة.

المبحث الثاني: ماهية الإرهاب: النشأة والتطور التاريخي

تُعد ظاهرة الإرهاب مظهراً من مظاهر العنف الذي يتفشى في المجتمعات الدولية وفي المجتمع الداخلي، وأصبحت محل اهتمام مكثف من جانب أجهزة الإعلام، والحكومات ورجال الدولة، والباحثين الأكاديميين في العالم لما ينتج عنها من تقوض دعائم الأمن والاستقرار، وتعطل مشروعات التنمية، وتسبب أضراراً فادحة على كل المستويات، وعليه سنتناول ظاهرة الإرهاب في محورين: الأول، معنى الإرهاب لغةً واصطلاحاً، والمحور الثاني نتناول نشأة الإرهاب وتطوره التاريخي.

أولاً: الإرهاب لغةً واصطلاحاً

١. **الإرهاب لغةً:** أن لفظة الإرهاب في اللغة العربية مشتقة من المصدر رَهَبَ، رَهَبَةً وَرُهْبَاناً: خاف وترَهَّبَ: صار راهباً وتعبد، ترهبه، توَعَّدَه، الرهْبُوت والرَّهْبُونِي: الخوف الشديد^(٢٣)، وجاء في لسان العرب: رهب الشيء: أي أخافه، والرهبية: الخوف والفرع، واسترهبوهم يعني أخافوهم^(٢٤)، ومنه جاء مصطلح الرهبانية في الديانة المسيحية^(٢٥)؛ لأن الراهب قد استقل طريقة خاصة في الحياة خوفاً من الله تعالى، أو لشدة خوفهم من الله ابتدعوا الرهبنة للانقطاع عن الدنيا وملذاتها من أجل الآخرة، واتقاء لما ينتظر الإنسان في يوم الحساب فجاءوا بأعمال تنافي منطق الإسلام في نظرته للحياتين الدنيا والآخرة، لذا وصف القرآن الكريم عملهم بالبدعة، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾^(*).

ويقال: رَهْبُهُ أي خافه وأرهبَ فلاناً: خَوَّفَهُ وفَرَعَهُ^(٢٦)، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَزْهَبَهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾^(٢٧)، والرهب: مخافة مع تحرز واضطراب^(٢٨)، وقد تأتي بمعنى الخشية كقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِي﴾^(٢٩).

والذي يتبين من المعاني اللغوية لمفردة الإرهاب أن دلالاتها منحصرة في الخوف واشتقاقاته لا يخالطه شيء من دلالات الإرهاب اصطلاحاً، كقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾^(٣٠)، إذ ربما يستدل بها على شرعية الممارسات الإرهابية ارتكازاً على المعنى الاصطلاحي للإرهاب، بينما الآية لا تشير بذلك، وإنما تدعو إلى تكديس القوة بأنواعها لغاية محددة هي إرهاب العدو، أي إخافته والظهور أمامه بمظهر القوة والاستعداد والكفاءة العالية؛ لأن ذلك من شأنه إرهاب العدو والضغط باتجاه المراجعة والتأني قبل الإقدام على أي خطوة تقلب المعادلة وتنعكس سلباً لما عليه المسلمون من قوة واستعداد، وهذا ما يؤكد المفسرون كالشيخ الطوسي في تفسير التبيان بقوله: "والإرهاب إزعاج النفس بالخوف، تقول: أرهبه إرهاباً ترهباً، ورهب رهبة، وترهب ترهيباً، واسترهبه استرهاباً"^(٣١)، فالإرهاب بمعناه العام لا يتوقف عند حد؛ لأنه عدوان سافر يتوخى إلحاق أكبر قدر من الخراب والتدمير بالطرف الآخر حتى وإن كان الآخر مسالماً لا محارباً.

٢. الإرهاب اصطلاحاً: أن مصطلح الإرهاب أصبح مُتَقَلِّلاً بدلالات تفوق ما يستمد من جذره اللغوي كالفرع والخوف، فصار يرادف الجريمة والعدوان والغدر فضلاً عن العنف والقوة المفرطة بغير حق مع سفك الدماء وقتل النفس التي حرم الله تعالى قتلها بغير حق كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾^(٣٢)، فالأعمال الإرهابية لا تفرق بين الطفل والمرأة والشيخ الكبير، والإنسان المسالم، بل تُطِيع تفجيراتهم وعملياتهم الانتحارية بكل شيء وتسحق كل القيم الإنسانية والدينية.

فالإرهاب هو العمل المادي العنيف أو الفكري الضاغط (الذي يحمل عُنفًا معنوياً) يدفع فرداً أو طبقة أو مجتمعاً ما إلى القيام بعمل لتحقيق هدف محدد لمصلحة ذلك الفرد أو الطبقة أو المجتمع، وسيجد هذا العنف مبرراته لدى المعنيين بالأمر، وسيجد الشجب من الطرف الآخر المستهدف بالعنف المادي أو المعنوي؛ لأنه سيضر بمصالحه^(٣٣)، لهذا يُعرف بأنه عمل إجرامي يُطال الأبرياء والممتلكات والمصالح العامة، ويهدف إلى تدمير الآخر واضطهاده والانتقام منه بكافة الأسلحة حتى يرضخ لمطالبه سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة مع عدم مراعاة القيم والأخلاق الدينية والإنسانية في ممارسة القوة معه^(٣٤)، والذي يعيننا هنا هو الإرهاب السياسي.

فقد عرفه (ادونيس العكرة): بأنه منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على

علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها^(٣١)، في حين يشير (توماس ثورنتون) بأن الإرهاب السياسي هو فعل رمزي يتم لإحداث تأثير سياسي بوسائل غير معتادة مستلزماً استعمال العنف والتهديد به^(٣٢)، وتأسيساً على ما تقدم يمكن أن القول بأن مفردة الإرهاب تستند على ثلاثة عناصر رئيسية:

١. أنها تتضمن معنى سيكولوجياً يتجلى بحالة الرعب التي يزرعها الإرهاب في النفوس، وبدون هذا المعنى تفقد هذه المفردة أسسها ومقوماتها.

٢. وتتضمن معنى سياسياً من حيث دلالتها على نسق في الحكم، وبدون هذا المعنى تصبح مجرد ردة فعل عنيفة، تلقائية وفردية.

٣. إنها تختص بأصحاب السلطة، وبدون هذا المعنى تصبح فعلاً إجرامياً يخضع لإحكام القانون الجنائي العام.

ثانياً: النشأة والتطور التاريخي

يعود تاريخ الإرهاب إلى العصور المسيحية في القرن الحادي عشر الميلادي الذي شهد بدء الإعداد للحملات الصليبية ومظاهر أخرى للتعنت الديني في المجتمع الأوروبي، ويرجع تاريخ ارتباط الإرهاب لبعض الجماعات الإسلامية إلى تلك الفترة التي شهدت خروج فرق الخوارج والقرامطة والحشاشين وغيرهم ممن استحلوا سفك الدماء في غير ما حلل الله، وتتوالى الحلقات في تاريخ حروب المغول والتتار والعثمانيين^(٣٣)، كذلك للإرهاب جذوره الفلسفية والفكرية حيث يشهد العصر الحديث بأن تاريخ كلمة الإرهاب بمعنى (Terrorisme) لا يتعدى في بدئه نهاية القرن الثامن عشر؛ لأن هذه الكلمة لم تُعرف أولاً إلا في فرنسا إبان الثورة الكبرى وبالضبط ابتداءً من عام ١٧٩٤م حيث كانت تُستعمل في سياق سياسي بحث عندما ظهرت نتيجة عملية اختمار فكري وروحي بطيئة الحركة داخل حياة اجتماعية طويلة مشحونة بالقلق، وبدأ استعمال الكلمة بمعنى يدل على إرادة تأديبية عادلة تنبثق من الشعب للوفاء بمتطلبات ثورية في ظروف اجتماعية وسياسية غير مستقرة، ومن ثم تمت ممارستها وإضفاء الشرعية عليه من قبل حكومة الثورة الفرنسية بإشراف ثلاثي (روبسبير وسان جوست، وكوتون) حيث اعتبروا الإرهاب وسيلة أساسية من وسائل الحكم، ولكن درجة العنف وكمية الدماء التي سُفكت جعلت الوضع غير محتمل سياسياً واجتماعياً واقتصادياً مما شحذ همم أعداء روبسبير الذين اتهموه بإفشاء الرعب بين الناس حتى حكموا عليه بالموت^(٣٤)، فالإرهاب وسيلة تلجأ إليها بعض الحركات الثورية وكذلك حركات الثورة المضادة كما تستخدمها بعض الحكومات وهيئات المعارضة على حدٍ سواء، وكثيراً ما يكون اللجوء إلى الإرهاب طريقة من طرق خرق الحصار المضروب من قبل الطبقات الحاكمة واحتكارها للعنف القانوني حول الحركات الثورية، كما يكون نتيجةً لليأس من أسلوب التدرج والإصلاح والإقناع وابتغاءً لاختصار الزمن وصولاً إلى الأهداف التي يرى الثوريون أنها تحظى في نهاية المطاف برضا الجماهير، أما إرهاب الثورة المضادة فيكون بهدف إكراه العناصر الثورية المناوئة لها على العدول عن خطها ونشاطها وإيمانها الثوري وفرض مشيئة القلة على الكثرة بالقوة والتخويف^(٣٥).

فقد يشير الإرهاب في بعض الأزمنة إلى أداة تستعملها الدولة بينما في أوقات أخرى يُحال إلى التكتيكات التي تستخدمها تنظيمات ما ضد الدولة، وهذا التقلب في استخدام العبارة ينسحب على المنخرطين في الحدث الإرهابي نفسه، فالسلطة الحاكمة ترى في الإرهاب نشاطاً عنيفاً يستحق الإدانة والمعاقبة، بينما يذهب القائلون به إلى امتداحه والثناء على أنفسهم بما يحول الفعل الإرهابي إلى فعل ثوري وتحرري، فهم يصفون أنفسهم بحالات أكثر ملائمة مثل المقاتلين من أجل الحرية أو المحررين، ويعتبرون أنفسهم ضحايا مدفوعين إلى أعمال العنف نتيجة للإجراءات القمعية للحكومة أو مجموعات تابعة لها، وهذا يحول مفهوم الإرهاب إلى مفهوم تاريخي ارتحل في مسارات متقلبة وكان عرضةً لتراكمات سياسية وإكراهات إيديولوجية تجعله حاملاً لآثار تلك الأطوار وأصدائها، فالإرهاب بهذا ليس مفهوماً واحداً متجانساً بل مفاهيم تتعاقب وممارسات تختلف وتتجدد وتتراكم، فقد مورس الإرهاب بإشكاله المختلفة عبر التاريخ وعبر طائفة واسعة من الإيديولوجيات السياسية، فهناك العديد من التعريفات لكلمة الإرهاب مثلما توجد طرق لتنفيذه والمصطلح يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين^(٣٦).

وفي جميع الأحوال يتمتع الذين يمارسون الإرهاب وخاصةً في الوقت الحاضر عن قبول هذه التسمية أو الإقرار باللجوء إلى هذه الوسيلة، فالإرهاب ينسب دائماً إلى الآخرين، كل طرف ينسب الإرهاب إلى الآخر بصورة متبادلة حتى أصبح الإرهاب عبارةً أنموذجية تتردد دائماً في الإعلام السياسي الدعائي، وهذه المشكلة تجعل من الإرهاب مظهراً طارئاً لظاهرة أشمل هي ظاهرة العنف السياسي حيث يذوب في مختلف أشكالها وحالاتها غير المتناهية، فيفقد بالتالي استقلاله كظاهرة متميزة لها أسسها ومعانيها السياسية والأخلاقية المعينة، بعبارة أخرى إن لم يتميز الإرهاب عن بقية أشكال العنف السياسي وظواهره، فهذا يؤدي إلى النتيجة التالية؛ إما أننا كلنا إرهابيون، وإما أن الإرهاب ليس سوى عبارة دعائية دون أي موضوع فعلي أو أساس واقعي، والحال أن واقع الإرهاب هو غير ذلك فمهما حاول الذين يلجئون إلى الإرهاب تصوير الحقيقة على غير واقعها وإخفاء المعالم الحقيقية الموضوعية لأعمالهم - وذلك بهدف إعلامي دعائي - تبقى ظاهرة الإرهاب محافظة على أسسها الذاتية وطبيعتها المميزة، ففي ميدان السياسة لا ترتبط حقيقة الأفعال والظواهر بما يعتقد الناس بها أو بكيفية إظهارها من قبل الفاعلين؛ وإنما ترتبط بالآثار الملموسة التي تتركها، وبدورها الفعلي في الهيئة السياسية للمجتمع، وأخيراً بالنتائج الموضوعية التي تخلفها هذه الأفعال والظواهر في حياة المجتمع السياسية^(٣٧).

وبناءً عليه يتضح بأن للإرهاب سمات عديدة ومتنوعة لعل أبرزها:

١. ينطلق من إيديولوجية لها قناعاتها وأهدافها وخططها ومناطق أعمالها.
٢. إيمان القائمين على العمل الإرهابي بأنه عمل مبرر من وجهة نظرهم ويخدم توجهاتهم وقياداتهم.
٣. أن الإرهاب يعتمد أساساً على السرية في التخطيط والتنفيذ.
٤. يركز الإرهاب على الاعتداء على المدنيين الأبرياء.
٥. يحدث موجة عارمة من الخوف والرعب.

٦. التقليد والمحاكاة بمعنى أنه إذا ارتكب بعض الإرهابيين جريمتهم ونجحوا في تنفيذها، فإنها قد تتكرر بنفس الأسلوب والمستوى.

وأن معرفة هذه السمات تعين الباحثين على تفسير اتجاهات سلوك الإرهابيين وأهدافهم، فجريمة الإرهاب ليست نتيجة لعامل واحد بل هي محصلة لجملة من العوامل الداخلية والخارجية، والمشاركة والبيئية، وظروف الزمان والمكان، مثل تفكك المجتمعات، التبعية، أثار الاستعمار، الاعتداء على الملكية الخاصة ومصادرتها، الاستبداد، النعرات التاريخية، الأحقاد الاجتماعية، الصراع الدولي على مناطق النفوذ، التمييز العنصري، العنف السلطوي، الانقلابات، الثورات، التطرف، دور وسائل الإعلام وغيرها من أسباب ودوافع الإرهاب (٣٨).

فالإرهاب مفهوم جدلي يأخذ أقنعة وأشكالاً وتفسيرات مختلفة مُستقاة من الرؤى الإيديولوجية المتنوعة التي تستخدمه استخداماً يخدم مصالحها وأهدافها في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى رأسها المجال السياسي، فهو يعد الإرهاب من أخطر سمات العالم المعاصر وأداة لتحقيق مأرب وطموحات يعجز البعض عن تحقيقها بالوسائل الاعتيادية، وترتكز فكرته على استعمال العنف ضد الأفراد والدول، وأصبح يشكل خطراً على الإنسان وعلى حضارته وثقافته وتطلعاته إلى التقدم والنهوض حيث ازداد خطر الإرهاب مع ازدياد عدد المنظمات والحركات والجماعات التي تمارسه بهدف الوصول إلى السلطة أو من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها (٣٩).

نلاحظ مما تقدم بأنه منذ أن بدأ الإرهاب يتخذ ملامحه ومكوناته كظاهرة سياسية وكشكل من أشكال الصراع السياسي بدأت تظهر أهميته بالنسبة للذين يستعملونه وللذين يتحملون أوزاره وعواقبه على السواء، فالإرهاب السياسي ليس ظاهرة عرضية أو وليد الصدفة وليس حادثاً غريباً ودخيلاً على المجتمعات المدنية المعاصرة، وإنما هو صنيعها، أن المجتمعات المعاصرة لا توفر للإرهاب السياسي دوافعه الأساسية فحسب، وإنما لها علاقة مباشرة في تفشيه وانتشاره وهي مُلزمة لتبعاته، وعليه فإن خطراً يترتب بالمجتمعات والدول ألا وهو الانقياد إلى تكريس الإرهاب كعنصر عادي في اللعبة السياسية؛ وذلك باعتباره واقعاً لا يمكن تلافيه، أن فداحة هذا الخطر حقيقية بقدر ما يرفض المسؤولون السياسيون والحكومات في العالم الاعتراف بأن أسباب هذه الظاهرة ودوافعها إنما هو نتيجة للوسائل والطرق التي يتبعونها في ممارستهم للسياسة، وهي حقيقية بقدر ما يرفضون تحمل مسؤولية استئصاله من المجتمع من حيث أنهم قوى فاعلة وليست مفعولاً فيها، أن هذا الموقف السلبي الذي يواجهون فيه الإرهاب السياسي، بدل أن يؤدي إلى إزالة هذه الظاهرة إزالة فعلية لا ينجح إلا في إثارة سخطه وإلهاب حميته.

المبحث الثالث: العنف السياسي والإرهاب

تعد ظاهرة الإرهاب مظهراً من مظاهر العنف الذي يتفشى في المجتمعات الدولية وفي المجتمع الداخلي، والإرهاب كلمة شاملة لا تقتصر على العنف المسلح وإنما تشمل الكثير من الميادين فهناك الإرهاب الفكري والإرهاب الفردي والجماعي، وإرهاب الدولة، والإرهاب

الجنسي (بين الجنسين) مما يدل على سطوة ما من قبل جماعة ما على جماعات أخرى بقوة السلاح أو المفاهيم لإجبارهم على تنفيذ عمل من الأعمال التي تتسجم مع مصلحة المجموعة أو الدولة المسيطرة^(٤٠)، ينطوي الإرهاب على مواجهة بين نقيضين، كل نقيض يجد في الصراع المحتدم وجهاً يبرر موقفه ويضفي الشرعية على تصرفاته، ما يعتبره الشعب (حرب تحرير) يعتبره المحتل (حركة إرهابية)، وما تعتبره الجماعات المتطرفة عُنفًا سلطوياً تمارسه الحكومة، تعتبره أجهزة الحكم واجباً وطنياً تكلفها به جموع الشعب من أجل الحفاظ على استقرار الوطن وسلامته، فهو ظاهرة صراعية متشابكة العناصر تتنوع أدواتها ولكنها تتمحور في كل أوجهها حول محور الخوف من الآخر وتخويفه^(٤١)، والذي يعنينا هنا هو الإرهاب السياسي.

إذ أن دراسة ظاهرة الإرهاب السياسي لا بد أن تطرح مسألة العنف السياسي وتتعلق منه كإطار نظري لمقاربة ما ينتج عنه من أشكال وأوجه، وهذا ما يدفعنا لبحث الوجه القائم الذي ترتديه السياسة، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإذا كانت السياسة نشاطاً اجتماعياً يقوم على تنظيم الأفراد والجماعات داخل الوحدة السياسية، وتأمين الرفاهية والمصلحة العامة، فهي تعتمد على القوة في تأمين الاستقرار الداخلي وضمان الأمن الخارجي؛ فالقوة إذن تشكل واحداً من أهم المرتكزات التي تقوم عليها السياسة، والقوة تعني العنف، ولكنه عنف موزون مبدئياً، ومدعوم بالقانون والأنظمة، انه عنف لا بد منه وتبرره المصلحة العليا للدولة، ولكن المصلحة العليا مرتبطة في تحديدها وتوقيتها وإبرازها برجال السياسة الذين في السلطة، وهذا ما يضيف على الشأن السياسي بعداً جديداً تظهر قيمته في الممارسة.

أن العودة إلى جذور العنف أو الإرهاب نجد أنها تأخذ منحنيين هما؛ المنحى الأول يمكن أن نصفها بالعنف الرسمي الذي يُبرر له ويُنتظر له من خلال الدولة أو المؤسسات شبه الرسمية، والمنحى الثاني هو المجتمع الذي يعد مكان ومسرح لاستعراض تلك الثقافة وإخراجها من حيز الأفكار إلى التطبيق العملي في نمطية تمثل الوعي الاجتماعي وثقافته وفهمه للحياة والإنسان، أن الإرهاب السياسي هو الشكل الآخر للسلوك الرمزي الذي يقوم على استخدام منظم للعنف الذي ينجر عن الخوف والقلق، الإرهاب ينطلق من رفض المجتمع دون أن يكون هناك هدف واضح من هذا الرفض أو غاية محددة فهو يحتوي بداخله الفوضى والعشوائية، فإذا كان العنف سلوك غير رسمي يسعى إلى حل تناقضاته بالقوة، فإن الإرهاب هو الشكل اليائس للمنخرطين فيه، فالعنف الإرهابي هو اقرب إلى الانتقام والاقتصاص^(٤٢).

ويُحدد (غوزنبرغ) ملامح جريمة الإرهاب بأن استخدام طرق عنيفة كوسيلة الهدف منها نشر الرعب للإجبار على اتخاذ موقف معين أو الامتناع عن موقف معين، مشيراً إلى أن ملامح جريمة الإرهاب تختلف عن غيرها من الجرائم من حيث:

١. أن الإرهاب وسيلة وليس غاية.
٢. أن الوسائل المستخدمة عديدة ومتنوعة وتتميز بطابع العُنف وتخلق حالة من الفزع والخوف.

٣. الحديث عن جريمة الإرهاب لا يُثار إلا إذا كان هناك مشكلة سياسية أو موقف معين، وغالباً ما تكون هناك أسباب سياسية لهذه الجرائم أهمها:

• عدم مراعاة حقوق الأقليات.

• عدم الإقرار بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

• عدم احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

وبناءً عليه، يمكن القول بأن الإرهاب ينبغي أن لا ينصرف إلى كل أعمال العنف التي تولّد رعب أو تخلق حالة من الفزع أو ما شابه ذلك، فقد تستخدم القوة في بعض الحالات دون قصد إشاعة الرعب أو خلق حالة من الفزع أو الخوف بين العامة، وإنما يأتي ذلك دون قصد أو عن طريق المصادفة، كما في حالات الفزع التي تصيب من يشاهدوا الحادث خوفاً على أرواحهم^(٤٣).

ينطلق الإرهاب من إيديولوجية لها قناعاتها، حيث يرى البعض أن الإرهاب والعنف وجهان لعملة واحدة لأن الإرهاب كثيراً ما يختلط بالعنف السياسي بسبب التقارب الشديد القائم بينهما حيث نلاحظ أن كل عمل إرهابي ينطوي على درجات من العنف، وكليهما ينطوي على استخدام القوة على نحو مباشر (الاستخدام الفعلي) أو غير مباشر (التهديد باستخدامها) فضلاً عن كونهما يتوخيان تحقيق أهداف محددة باستخدام وسائل لإيقاع الرهبة في نفوس الآخرين^(٤٤)، يهدف العنف والإرهاب إلى تحقيق أهداف وغايات سياسية، وكلاهما يتّمان بصورة منظمة من أجل تحقيق تلك الأهداف، إذ يلتقي الإرهاب والعنف السياسي من حيث استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بغية تحقيق هدف إيقاع الرهبة في نفوس الآخرين، إلا أن هذا التداخل تحكمه فوارق دقيقة منها؛ فالإرهاب صورة من صور العنف السياسي إلا أنه يتميز عنه من حيث أهدافه التي غالباً ما تكون الدعاية لقضية ما حيث يرغب الإرهابيون في إثارتها وجذب الانتباه إلى أبعادها وجوانبها وتطوراتها، في حين العنف السياسي يسعى القائمون به إلى تحقيق أهداف مغايرة لا تكون بالضرورة نحو إثارة الرأي العام فقد تكون أهدافه محددة وربما ضيقة خاصة عندما تتعلق بشخصية سياسية، يُعد العنف السياسي وسيلة أو أداة، في حين الإرهاب ناتج عن العنف^(٤٥).

فهناك قدراً من التداخل والتشابك بين آليات كل من العنف السياسي والإرهاب السياسي وأهدافهما، فاستخدام العنف أو التهديد باستخدامه هو أحد العناصر والمكونات الأساسية للفعل الإرهابي، أي أن لا بد منه لإحداث الأثر النفسي المطلوب، لكن أشكالاً معينة من العنف هي التي تُمارَس بقصد الإرهاب، وهي تتسم بدرجة عالية من التنظيم، ولا يستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً، ولا تحتاج إلى أعداد كبيرة من البشر أو المعدات العسكرية والقوات لإنجازها، ومنها على سبيل المثال: اختطاف الطائرات، واقتحام بعض الممتلكات العامة أو الخاصة وتفجيرها، واغتيال بعض الشخصيات العامة أو اختطافها. وخلاصة القول انه إذا كان استخدام العنف عنصراً أساسياً للفعل الإرهابي، فإن كل سلوك عنيف لا يعد عملاً إرهابياً، فمظاهر العنف تتعدد وتتنوع بشكل يتجاوز مفهوم الإرهاب^(٤٦).

وأن استخدام العنف هو عنصر أساسي للعملية الإرهابية لكن ليس كل عمل عنيف يعد إرهاباً لأن مظاهر العنف متنوعة بشكل يفوق مفهوم الإرهاب، فالإرهاب السياسي هو العنف بأجل صورة لكن العنف ليس إرهاباً في كل حالاته، ولذلك فإن الإرهاب يوصف في بعض الدراسات كشكل من أشكال العنف السياسي^(٤٧)، وهذا يعني أن الإرهاب يستخدم العنف ولكنه في حجمه ومداه أقل اتساعاً من العنف السياسي. أن ما يميز الإرهاب عن غيره من أشكال العنف هو أن الإرهاب يتضمن أفعالاً تُرتكب بطريقة دراماتيكية لجذب الانتباه العام، وخلق مناخ من الرعب يتجاوز الضحايا الذين تعرضوا له، والحقيقة أن هوية الضحايا تكون ثانوية أو غير مهمة للإرهابيين؛ لأن عنفهم يتجه إلى الناس الذين يُشاهدون ذلك العنف، والتفريق بين الضحايا الواقعيين والجمهور المستهدف هو المعلم الرئيس للإرهاب الذي يُميزه عن الإشكال الأخرى من النزاع المسلح، فالإرهاب مسرح، ومن خلال متابعة خطاب الإرهاب وسلوكياته من خلال العمليات الإرهابية التي يقوم بها تتلخص لدينا رؤية بأن الإرهابيين اقل اهتماماً بموت الكثير من الناس، ولكنهم أكثر اهتماماً بأن يكون هناك الكثير من المشاهدين، أو فكرة الإرهاب بوصفه نوعاً من المسرح، وعند التطرق إلى ميزات الاختلاف بين الإرهاب ومفاهيم العنف الأخرى نجد أنها تكمن في فارق الدرجة لا النوع إذا اختلف الإرهاب عن القتل الجماعي أو الإبادة الجماعية من حيث أن الأخير منهما يرمي إلى قتل جماعة بالكامل، بينما يرمي الإرهاب إلى قتل عدد محدود من الناس للتأثير على جمهور أوسع، فالهدف الحقيقي في الإرهاب هو الجمهور المشاهد للضحية، لأن الإرهابيون يحاولون إيصال رسالة إلى قطاع واسع من الأفراد، وبهذا المعنى تكون ضحاياهم شيئاً عارضاً في خدمة قضاياهم^(٤٨).

أن العنف والإرهاب سيّان واحد، لأن العنف هو التجلي الأكثر بروزاً للسلطة، كل سياسة إنما هي صراع من اجل السلطة، والعنف إنما هو أقصى درجات السلطة، يبدو أن هذا الفهم يتماهى بين العنف والسلطة، فميزة مفهوم العنف عند (حنة ارندت) بطابعه الادواتي؛ أي انه من الناحية الظاهرية قريب من القدرة بالنظر إلى أن أدوات العنف كما هو حال بقية الأدوات إنما صُممت واستخدمت بهدف مُضاعفة طبيعة القدرة حتى تستطيع أن تحل محلها في آخر مراحل تطورها، إذ ترى (ارندت) أن كلمة السلطة والقدرة والقوة والتسلط والعنف كلها كلمات تشير إلى الوسائل التي يحكم بها الإنسان، لقد اعتبرتها مرادفات لأن لها نفس الوظيفة^(٤٩).

يتضح مما سبق أن الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي هي الإرهاب والتي يحرص الفاعلون من خلال قيامهم بالعمل العنيف على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر للعمل العنيف ليصل تأثيره إلى أفراد أو طوائف أخرى مستهدفة بالعمل الإرهابي؛ وذلك عبر رسالة أو إحياء ما ينطوي عليه الفعل الإرهابي، فالعمل الإرهابي عادةً ما يركز على التأثير على عقل وقلب الجماهير، أي التركيز على ما يفكر فيه الناس وما يشعرون به وهذا يؤثر بدوره على سلوكهم، وهذا الأمر ليس قائماً بصورة مطلقة في العنف السياسي. كما أنه في الكثير من الأحيان يأخذ العمل الإرهابي بعداً دولياً بصورة أو بأخرى بينما صور العنف السياسي قليلاً ما تأخذ ذلك الطابع وعادة ما تأخذ طابعاً داخلياً.

وأخيراً يشير الإرهاب والعنف السياسي إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين؛ وذلك لتحقيق أهداف سياسية معلنة، ويعد العنف السياسي مفهوماً مركزياً لفهم حالة عدم الاستقرار السياسي، فهو المظهر الرئيسي لهذه الحالة، ويمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة فهي المظاهرات والإضرابات والمحاولات الانقلابية وأحداث الشغب والحروب الأهلية والاعتقالات والأحكام بالحبس والإعدام، ويعد الإرهاب صورة من صور العنف السياسي ولكنه يختلف عن الصور الأخرى، وخاصةً أن أهداف الإرهاب عادةً ما تكون الدعاية لقضية ما وذلك على نحو مُغاير للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مرتكبو أعمال العنف السياسي الأخرى، وإن صور العنف السياسي الأخرى تكون أهدافها مباشرة دون التركيز على المؤثرات النفسية ودون أن تأخذ الطابع الرمزي الذي يتميز به الفعل الإرهابي، وإن العمل الإرهابي يعتمد على وسائل الإعلام في تحقيق أهدافه وتوصيل رسالته، وهذا الاعتماد لا يمثل نقطة جوهرية في العنف السياسي.

الهوامش:

- (١) ابن منظور، لسان العرب، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ص٣٠٧.
- (٢) النووي، شرح صحيح مسلم، ج١٥-١٦، دار القلم، بيروت، ١٩٨٧، ص٣٨٣.
- (٣) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط٤، ج٣، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ص١٧٨.
- (٤) إبراهيم مصطفى، احمد الزيات وآخرون، المعجم الوسيط، ج٢، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، تركيا، د.ت، ص٦٣١.
- (٥) نقلاً عن: جمال طه علي، آليات التحول الديمقراطي في أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٢.
- (٦) نقلاً عن: رعد عبد الجليل مصطفى، ظاهرة العنف السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص٤.
- (٧) جمال طه علي، مصدر سابق، ص ٢٢-٢٣.
- (٨) متروك الفالح، العنف والإصلاح الدستوري في السعودية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٨، السنة ٢٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٦-٧.
- (٩) ماجد مورييس إبراهيم، الإرهاب.. الظاهرة وأبعادها النفسية، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٤.
- (١٠) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١، ص٥٨٨-٥٨٩.
- (١١) المصدر نفسه، ص٥٨٩-٥٩٠.
- (١٢) تيد هندريش، العنف السياسي: فلسفته، أصوله، أبعاده، ترجمة عيسى طنوس وآخرون، ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٦، ص٣٢.
- (١٣) طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، د.ت، ص٩٧.
- (١٤) برير العبادي، العنف السياسي بين الإسلاميين والدولة الحديثة، مجلة الفكر الجديد، العدد ٧، بيروت، ١٩٩٨، ص١٠٥، نقلاً عن: عقيل محمد عبد، الإرهاب في الفكر الغربي رؤية إسلامية عربية نقدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٤١-٤٢.

- (١٥) ماجد الغرباوي، تحديات العنف، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٩-٣٠.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ٣٢-٣٣.
- (١٧) عواطف علي خريسان، أسباب العنف السياسي (رؤية تحليلية)، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٥٤، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص ٨.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٨.
- (١٩) قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد ١، جامعة ورقلة، ٢٠٠٢، ص ١٠٣.
- (٢٠) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٩-٢٠.
- (٢١) المصدر نفسه، ص ٥٢.
- (٢٢) طالب حسين حافظ، مصدر سابق، ص ٩٧.
- (٢٣) لويس معلوف، المنجد في اللغة، ط٤، إيران، انتشارات ذوي القربى، ١٤٢٣ هـ، ص ٢٨٢.
- (٢٤) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ص ٤٣٦.
- (٢٥) لويس معلوف، المنجد في اللغة، مصدر سابق، ص ٢٨٢.
- (*) سورة الحديد: الآية: ٢٧.
- (٢٦) إبراهيم مصطفى، احمد الزيات وآخرون، المعجم الوسيط، ج ١، مصدر سابق، ص ٣٧٦.
- (**) سورة الأعراف: الآية: ١١٦.
- (٢٧) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، إيران، مؤسسة اسماعيليان، د.ت، ص ٢٠٤.
- (***) سورة البقرة: الآية: ٤٠.
- (****) سورة الأنفال: الآية: ٦٠.
- (٢٨) الشيخ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج ٥، إيران، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٩ هـ، ص ١٤٩.
- (*****) سورة الإسراء: الآية: ٣٣.
- (٢٩) عبد الرحمن النعيمي، الإرهاب تعريفاً وتحليلاً، كتاب الأمن الإسلامي ومستقبل الأمة، حميد حلمي زادة، ط١، دمشق، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، ٢٠٠٤، ص ٣١٩.
- (٣٠) ماجد الغرباوي، مصدر سابق، ص ٥٠.
- (٣١) أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، مصدر سابق، ص ٩٣.
- (٣٢) قبي آدم، مصدر سابق، ص ١٠٦.
- (٣٣) ماجد موريس إبراهيم، الإرهاب، الظاهرة وأبعادها النفسية، مصدر سابق، ص ١٩.
- (٣٤) ادونيس العكرة، الإرهاب السياسي، مصدر سابق، ص ٣٤-٣٦.
- (٣٥) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج ١، ط٥، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩، ص ١٥٣.
- (٣٦) محمد سويلمي، في الإرهاب والإرهاب الإلكتروني: التباسات المفهوم وتقاطع المقاربات، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد الأول، السنة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- ألمانيا، مايو ٢٠١٩، ص ١٣-١٥.
- (٣٧) ادونيس العكرة، مصدر سابق، ص ٦١-٦٢.

- (٣٨) يحيى احمد النجار، الإرهاب مخاطره وسبل مكافحته، مجلة رسالة التقريب، العدد ٤٧، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، إيران، ٢٠٠٥، ص ١٧-٢٠.
- (٣٩) تقى أياد خليل القيسي، الدور الدولي لحلف الناتو (مكافحة الإرهاب أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠١٦، ص ١٨.
- (٤٠) عبد الرحمن النعيمي، الإرهاب تعريفاً وتحليلاً، مصدر سابق، ص ٣١٩.
- (٤١) ماجد مورييس إبراهيم، الإرهاب، الظاهرة وأبعادها النفسية، مصدر سابق، ص ٢٠.
- (٤٢) طالب محمد كريم، مفهوم العنف في التاريخ العربي المعاصر من منظور فلسفي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الثلاثون، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، تموز ٢٠١٧، ص ٢٩٠.
- (٤٣) احمد محمد رفعت، العنف والسياسة في مجال القانون الدولي، الجوانب القانونية لجريمة الإرهاب الدولي، كتاب العنف والسياسة في الوطن العربي، تحرير أسامة الغزالي حرب، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧، ص ٨٥-٨٦.
- (٤٤) بريز العبادي، مصدر سابق، ص ١٠٦.
- (٤٥) للمزيد ينظر: حسن سعد عبد الحميد، السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد ٢٠٠٣، ط ١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، ٢٠١٧، ص ٩-١٠، عقيل محمد عبد، مصدر سابق، ص ٤٢-٤٣.
- (٤٦) حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سابق، ص ٥٤.
- (٤٧) للمزيد ينظر: هيفاء احمد، مصدر سابق، ص ١٠، غفران يونس هادي، المشكلة الايرلندية دراسة في ظاهرة العنف السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص ٣٦.
- (٤٨) طالب محمد كريم، مصدر سابق، ص ٢٩٠-٢٩١.
- (٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٩١.

المصادر

١. إبراهيم مصطفى، احمد الزيات وآخرون، المعجم الوسيط، ج ٢، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، تركيا، د.ت.
٢. ابن منظور، لسان العرب، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
٣. احمد محمد رفعت، العنف والسياسة في مجال القانون الدولي، الجوانب القانونية لجريمة الإرهاب الدولي، كتاب العنف والسياسة في الوطن العربي، تحرير أسامة الغزالي حرب، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧.
٤. الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، إيران، مؤسسة اسماعيليان، د.ت.
٥. الشيخ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج ٥، إيران، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٩ هـ.
٦. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط ٤، ج ٣، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
٧. النووي، شرح صحيح مسلم، ج ١٥-١٦، دار القلم، بيروت، ١٩٨٧.
٨. بريز العبادي، العنف السياسي بين الإسلاميين والدولة الحديثة، مجلة الفكر الجديد، العدد ٧، بيروت، ١٩٩٨.

-
٩. تقى أياد خليل القيسي، الدور الدولي لحلف الناتو (مكافحة الإرهاب أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦.
١٠. تيد هندريش، العنف السياسي: فلسفته، أصوله، أبعاده، ترجمة عيسى طنوس وآخرون، ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٦.
١١. جمال طه علي، آليات التحول الديمقراطي في أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
١٢. حسن سعد عبد الحميد، السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد ٢٠٠٣، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، ٢٠١٧.
١٣. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
١٤. رعد عبد الجليل مصطفى، ظاهرة العنف السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٠.
١٥. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١.
١٦. طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، د.ت.
١٧. طالب محمد كريم، مفهوم العنف في التاريخ العربي المعاصر من منظور فلسفي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (٣٠)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، تموز ٢٠١٧.
١٨. عبد الرحمن النعيمي، الإرهاب تعريفاً وتحليلاً، كتاب الأمن الإسلامي ومستقبل الأمة، حميد حلمي زادة، ط١، دمشق، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، ٢٠٠٤.
١٩. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج١، ط٥، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩.
٢٠. عقيل محمد عبد، الإرهاب في الفكر الغربي رؤية إسلامية عربية نقدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
٢١. عواطف علي خريسان، أسباب العنف السياسي (رؤية تحليلية)، مجلة آداب المستنصرية، العدد (٥٤)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١.
٢٢. غفران يونس هادي، المشكلة الايرلندية دراسة في ظاهرة العنف السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

-
٢٣. قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، ٢٠٠٢.
٢٤. لويس معلوف، المنجد في اللغة، ط٤، إيران، انتشارات ذوي القربى، ١٤٢٣ هـ .
٢٥. ماجد الغرباوي، تحديات العنف، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩.
٢٦. ماجد موريس إبراهيم، الإرهاب.. الظاهرة وأبعادها النفسية، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٥.
٢٧. متروك الفالح، العنف والإصلاح الدستوري في السعودية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٨، السنة ٢٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
٢٨. محمد سويلمي، في الإرهاب والإرهاب الإلكتروني: التباسات المفهوم وتقاطع المقاربات، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد الأول، السنة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - ألمانيا، مايو ٢٠١٩.
٢٩. يحيى احمد النجار، الإرهاب مخاطره وسبل مكافحته، مجلة رسالة التقريب، العدد (٤٧)، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، إيران، ٢٠٠٥.